الله تعالى الى نفسه وان كان جميع العبادات له في الحقيقة
على ما روي في صحيح مسلم عن ابي هريرة رضي الله عنه قال
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الله عز وجل كل عمل
بن ادم له الا الصيام فانه لي وانا اجزي به واما الحج فهو ايضا
من شعاير الاسلام وتقام به شعاير الله تعالى وتحصل به الجنة
لما روي مسلم في صحيحه عن ابي هريرة رضي الله عنه ان رسول
الله صلى الله عليه وسلم قال العمرة الى العمرة كفارة لما بينهما
والحج المبرور ليس له جزاء الا الجنة وفيه ايضا عن ابي هريرة
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من اتى هذا البيت
فلم يرفث ولم يفسق رجع كيوم ولدته امه وفي رواية بن
ماجة من حج هذا البيت الى اخره واما الجهاد فلا مراء انه من
قواعد الاسلام الا ترى ان التولي من الزحف كيف عد من الكباير
وكيف رغب رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه وقال يضمن
الله لمن خرج في سبيله لا يخرجه الا جهاد في سبيلي وايمان بي
وتصديق برسولي فهو علي ضامن ان ادخله الجنة وارجع الى
مسكنه الذي خرج منه نائلا ما نال من اجر او غنيمة
والذي نفس محمد بيده ما من كلم يكلم في سبيل الله الا جاء يوم
القيامة كهيئة حين كلم لونه لون دم وريحه ريح مسك
الحديث بتمامه في صحيح مسلم واما الصيد والذبايح فلا ريبة

انهما

انهما يكثران بين الخلق بالنسبة الى غيرهما من المباحات
لا سيما الذبايح فتكون الحاجة ماسة على علمه واما الكرا هية
فلا خفاء ان فيها بيان الحل والحرمة ولا شك ان تمييز الحلال
من الحرام والاجتناب عنه من قواعد الاسلام واما الفرا يض
فلا اعتداد انها نصف العلم لقوله صلى الله عليه وسلم تعلموا
الفرايض وعلموه فانه نصف العلم وهو ينسى وهو اول شيء
ينتزع من امتي رواه بن ماجه وقال صلى الله عليه وسلم
العلم ثلاثة وما سوى ذلك فهو فضل اية محكمة او سنة قايمة
او فريضة عادلة رواه ابو داود واما الكسب مع الادب فلا
معاندة ان طلب الكسب فريضة فيكون داخلا في القواعد والادب
هو التخلق بالاخلاق الحميدة ولا شك ان التادب بالاداب الحسنة
واجب وترك الواجب في كثير من المواضع يوجب الفسق وسقط
العدالة هذا بيان وجه اختيار المصنف بهذه الكتب العشرة
على انا نقول انها اكثر وقوعا بالنسبة الى غيرها فان المكلف
يمكن ان لا يقع له شيء في عمره من الوكالة او الكفالة او المضاربة
او الرهن او الهبة او الكراهة او العارية او نحوها ولا يمكن شرعا
ان لا يقع له شيء في مسئلة الطهارة او الصلاة او الصوم او الفرايض
او الكراهة او الكسب وعدم الوقوع في حق البعض لوجود المانع
نادر والنادر بالنسبة الى الوقوع في حق الاكثر نادر كالمعدوم

قوله على انا نقول انها اكثر وقوعا الخ
هذه عمر وهمته لم يكن
والا فلقايل ان يقول
قد لا يحتاج الشخص
الى معرفة الزكاة فيما ازر
كان مثلا لعدم وجود النقود
في الفرايض والذبايح يدون
ترجيح تامل كما لا يخفى

Cambridge University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)